

## وفد من الجمعية الطبية زاره في ديوانه بالدسمة مساء أمس الأول عاشور للأطباء: سنتبني مطالبكم حول «البديل الاستراتيجي»



صالح عاشور خلال استقباله وفدا من الجمعية الطبية

وعد النائب صالح عاشور بتبني مطالب الأطباء فيما يخص قضية البديل الاستراتيجي ونقل وجهات نظرهم وآرائهم واقتراحاتهم خلال مناقشة القضية في مجلس الأمة.

كان ذلك خلال استقبال عاشور لأمين عام الجمعية الطبية د.محمد الغناتي ونائب رئيس الجمعية د.عبدالمحسن الكندري في ديوانه بالدسمة مساء أمس الأول.

وقال عاشور مخاطباً وفد الأطباء إنه سيكون لنا رأي في هذا الجانب والتحرك محمود في هذا الجانب، خصوصاً أنه تحرك في نطاق القانون والنظام، مشيراً إلى أن قضية البديل الاستراتيجي لا تزال مجرد اقتراح ولا تزال لجنة الموارد البشرية تدرسه من كل الجوانب ولم تقدم تقريرها حتى الآن.

وأضاف عاشور أن وفد الأطباء سيكون لهم اجتماع مع اللجنة البرلمانية ولا بد من حضور وزير الصحة كونه طبيباً ويعرف معاناة الأطباء.

وأكد عاشور أن الاقتراحات قابلة للتعديل وخير مثال على ذلك ما حدث في قانون مكافأة نهاية الخدمة وكذلك القطاع النفطي حيث تم تطبيق القانون على الميعنين الجدد، موضحاً أن

مداولات اللجان والنقاش في قاعة المجلس ستتم رؤية واضحة ومحددة حيال هذا القانون.

وشدد عاشور على ضرورة الأخذ بآراء جميع النقابات العمالية والاتحادات المهنية حتى لا يقع الظلم على فئة من المواطنين، مؤكداً أن الاستماع لوجهات نظرهم سيؤدي القانون ويكشف عن مواطن خلل يتم تداركها قبل الموافقة على القانون وحتى لا تضطر لتعديله من جديد.

وكان وفد الجمعية نقل لعاشور ما حصل في الاجتماع الذي تداعى له حوالي 200 طبيب قبل عدة أيام لدراسة تأثير البديل الاستراتيجي على مستقبلهم الوظيفي ذات الطابع الفني.

### ضرورة الأخذ بآراء جميع النقابات العمالية والاتحادات المهنية حول البديل حتى لا يقع الظلم على فئة من المواطنين



## العدواني: الثاني في إقراره حتى لا يهضم حقوق العاملين العازمي: البديل الاستراتيجي يضر بالمصدر الوحيد للدخل

وتلاني التفاتوا الحاصل الآن، مشيراً إلى أن هناك من المهن والتخصصات تحتاج إلى تميزها دون غيرها بحسب طبيعة عمل العاملين فيها. وأضاف العدواني أن مجلس الأمة والحكومة يدركان أهمية البديل الاستراتيجي لموظفي الدولة ويعملان على تحقيقه إلا أنه مازال هناك بعض الأمور العالقة التي تستدعي علاجها قبل إقراره بصورة رسمية، لافتاً إلى أن النواب لديهم بعض التعديلات على المقترح الحكومي تصب في مصلحة الموظفين. وشدد العدواني على أهمية حفظ حقوق الموظفين في مسألة العلاوات الدورية والسنوية والمميزات التي تؤمن لهم زيادة رواتبهم بصورة دورية لتكون عوناً لهم لمواجهة أعباء الحياة.



عبدالله العدواني

في سقاعات الدولة المختلفة سواء ذات الطابع الفني أو الإداري.

وقال العدواني في تصريح صحفي أننا نؤيد العدالة في سلم الرواتب للمهن المختلفة بحسب التخصصات بحيث تكون هناك عدالة للعاملين بنفس التخصص في وزارات وهيئات الدولة



حمدان العازمي

أشاد النائب حمدان العازمي بدور اللجان المعنية بمناقشة البديل الاستراتيجي للرواتب، مؤكداً أن هذا القانون يعد أحد الحلول العلمية التي تمثل نهجاً موضوعياً للوصول إلى التوازن المنشود في الجوانب المالية الخاصة بموظفي الدولة، من خلال وضع نظام مالي عام لهيكل الأجور والمرتبات، بحيث يكون عادلاً وشاملاً ومتكاملاً، ويستند لعمليات توصيف وتقييم وظائف الخدمة المدنية بالجهات الحكومية وفقاً للوائح معتمدة ونظم متطورة.

وأضاف العازمي في تصريح صحفي أمس: نعم ندعم إقرار هذا البديل الاستراتيجي، إلا أننا نؤكد أن تطبيقه على موظفي القطاع النفطي ستكون له تداعيات وآثار سلبية تستدعي التأكيد بالمصدر الوحيد للدخل بالكويت، مشدداً على ضرورة استثناء القطاع النفطي من هذا القانون البديل الاستراتيجي، نظراً لطبيعة عمل هذا القطاع الحيوي والهام وحساسية العمل فيه.

وتابع العازمي قائلاً: هدفنا من تطبيق البديل الاستراتيجي هو تحقيق العدالة في تحديد المرتبات والمزايا المالية والمساهمة في دعم وتفعيل عمليات شؤون التوظيف والموارد البشرية وقيام نظام الترقيات بناء على الأساس الموضوعي ومعايير الجدارة. بالإضافة إلى تحقيق مبدأ عدالة توزيع الرواتب والمزايا والتعويضات المالية وتطوير مفاهيم أبعاد الميزانية على مستوى الدولة، وتطوير أساليب إدارة الموارد البشرية بالأجهزة الحكومية، مستندركاً بالقول: إلا أن تطبيق هذا القانون على القطاع النفطي لن يحقق كل ما نصوب إليه من خلال هذا البديل الاستراتيجي بل بالعكس سيكون فيه ظلم لموظفي القطاع النفطي خاصة أن ظروف عملهم مختلفة عن أي قطاع آخر في الدولة.

ولفت العازمي إلى ضرورة الحفاظ على الكفاءات الوطنية في النفط، مستندركاً بالقول: إذا كان لابد من تطبيق قانون يضمن العدالة في القطاع النفطي فلا بد من أخذ آراء أصحاب الشأن وتشريع قانون خاص لهم يتناسب مع حجم وظروف عملهم، داعياً إلى الاهتمام بالقطاع النفطي وتشجيع الكفاءات الوطنية فيه.

من جانبه، دعا النائب عبدالله العدواني الحكومة إلى الثاني في طرح البديل الاستراتيجي لموظفي الدولة حتى يأتي متكاملًا للجميع ولا يهضم حقوق العاملين

## ضوابط وأولويات لتعيينهم خلال شهر من ترشيح مجلس الخدمة الجبري: «الخدمة المدنية» يلزم الجهات الحكومية بتوظيف المسجلين في برنامج إعادة الهيكلة

وكذلك الخريجون بتقارير عالية، وجاء فيها ما يلي: ورد للديوان طلب اللجنة المالية بمجلس الإمانة بشأن ترشيح ممثلين عن ديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة الهيكلة، وذلك لعرض موضوع تقديم المسرحين من القطاع الخاص في التوظيف على المسجلين لدى الديوان بحيث يتم تعديل القانون رقم 2000/19 بشأن إعادة الهيكلة، كما سبق أن طلب من الديوان عرض اقتراح على مجلس الخدمة المدنية بما يفيد تقديم الحاصلين على تقادير عالية على من سواهم.

أولاً: بالنسبة لموضوع المسرحين، فيقتترح برنامج إعادة الهيكلة أن يتم التعديل على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2001/4 بشأن الإعلان عن الوظائف ومعايير الوظائف ومعايير الأفضلية، لئلا قدم مشروع القرار المرفق وضمنه شروط لتقديم المسرحين في الترشيح على المسجلين في الديوان.

ثانياً: اقتراح تقديم الحاصلين على معدلات تخرج عالية على الحاصلين على معدلات أقل، ولما كان الديوان في نظام التسجيل يقدم الأعلى تقدير على الأقل تقدير في فترة التسجيل الواحدة، أما على مستوى باقي فترات التسجيل فإنه لا يقدم الأعلى تقدير، لذا فإنه يرد على هذا الاقتراح الآتي:

1- أما تحديد المعدل الذي يتعين الحصول عليه ممن سبق تقديم ترشيحه دون سواه (كما يقال يتم تقديم الحاصلين على 90٪ فأعلى على كل المسجلين في جميع فترات التسجيل).

2- أو تقديم الحاصلين على معدلات أعلى على مستوى جميع فترات التسجيل (وفي تلك الحالة قد تحدث مشاكل مع من طال انتظارهم)، وإدخال هذا التعديل على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2001/4 بشأن الإعلان عن الوظائف (بحيث تكون هذه المادة بعد المادة المحددة للتعديل الخاص بالمسرحين الوارد في أول أعلاه).

ونصت المنكرة على قرار

أعلن النائب محمد الجبري عن صدور قرار من «الخدمة المدنية» ينهي بشكل جزئي مشكلته المسرحين الكويتيين من القطاع الخاص، موضحاً أن القرار يتحور حول إلزام الجهات الحكومية بتوظيف المسرحين المسجلين في برنامج إعادة الهيكلة خلال شهر من ترشيح «الخدمة المدنية» لهم. وقال الجبري في تصريح للصحافيين أنه سبق وأن تقدم بمقترح لحل مشكلة المسرحين بمشاركة زميله النائب فيصل الكندري وتمت مناقشته في اللجنة المالية التي خطت خطوات مهمة على صعيد حل هذه القضية من خلال صياغة قانون يصدر عن مجلس الأمة، إلا أن «الخدمة المدنية» عقد اجتماعاً مع «إعادة الهيكلة» وتم الاتفاق على صدور قرار بتعديل القرار رقم 4 لسنة 2001 في شأن الإعلان عن الوظائف، مكون من تسعة بنود.



محمد الجبري

المسرحين الذين يصرف لهم مجلس الوزراء بدل المسرحين، وكذلك المسرحون المتوقع أن يتعرضوا لتعسف بعض الشركات، مؤكداً أن أمامهم شهراً لقبول الوظيفة التي سيصرفها «الخدمة المدنية» وفي حال رفض المسرح تسليمها فإنه يتنازل بذلك عن حقه ويسقط هذا الحق. وفيما يلي نص المنكرة التي عرضت على مجلس الخدمة المدنية بشأن ضوابط وأولويات تعيين المسرحين بالقطاع الحكومي

**مؤسسة كبرى**  
بحاجة إلى:

**«مساعداً مديراً»**

**المؤهلات المطلوبة:**

- 1- أن يكون المتقدم كويتي الجنسية.
- 2- لديه شهادة جامعية.
- 3- لديه خبرة لا تقل عن 10 سنوات في وظيفة إشرافية.
- 4- لديه خبرة في مجال الحاسب الآلي.
- 5- إجادة اللغتين العربية والإنجليزية.

ترسل الطلبات إلى البريد الإلكتروني:  
**ksh@ksh-kw.com**  
أوافق رقم: ٢٢٦٤٢٦٣٠

## إعلان

### جدول أعمال الجمعية العمومية العادية (المؤجلة) لشركة تمويل الإسكان "إسكان" عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014

تدعو شركة تمويل الإسكان (إسكان) (ش.م.ك.م) السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية (المؤجلة) المقرر عقدها الساعة 12:00 ظهراً يوم الثلاثاء الموافق 2015/05/19 في وزارة التجارة الدور الأول - بلوك 2 قاعة (ب) بمجمع الوزارات وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

#### أعمال الجمعية العمومية العادية

- أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية كما في 31 ديسمبر 2014.
- ثانياً: سماع تقرير الجزاءات (المالية أو غير المالية) التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
- ثالثاً: سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
- رابعاً: اعتماد البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
- خامساً: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
- سادساً: عدم توزيع أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
- سابعاً: تقيؤ مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012 وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.أ.م.ق.ت.أ.ت.ش/6/2013).
- ثامناً: الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
- تاسعاً: الموافقة/ عدم الموافقة على توزيع بدل للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن حضور جلسات اللجان الداخلية المنبثقة من مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
- عاشراً: إخلاء طرف السادة / أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
- الحادي عشر: تعيين / إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 2015 من ضمن القائمة المعتمدة من أسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال، وتحويل مجلس الإدارة بتحديد اتعايمهم.
- الثاني عشر: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

يرجى من السادة المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم الراغبين في الحضور مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية (سجل المساهمين) في برج أحمد الدور الخامس - منطقة شرق - شارع الخليج العربي. لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجداول الأعمال وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي.

**إسكان**  
**ISKAN**  
شركة تمويل الإسكان  
HOUSING FINANCE COMPANY

iskan.com.kw Tel.: +965 1882244 / 22261444

## الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلتي

المضف والمحفوظ الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

فاطمة محمد عبد الله المحفوظ

أرملة المرحوم/ أحمد جاسم محمد المضف

تعهد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آهها وذويها الصبر والسلوان

بِإِذْنِ اللَّهِ وَإِنَّا لِلَّهِ رَاغِبُونَ